

أسلحة الأميركيين: «إرهاب» بلا مواجهة

أصبح النقاش بشأن تقييد حيازة السلاح في الولايات المتحدة حالة طبيعية تعقب كل حادثة قتل جماعي تشهدها البلاد. وفيما تكثر التسميات بين «حوادث إرهابية» و«ذئاب منفردة» و«قتل قام به مريض نفسي»، تبقى النتيجة واحدة. هي سهولة الحصول على السلاح الناري وبيعها

ناديت شلق

مع كل جريمة إطلاق نار تهب الرأي العام الأميركي، يجري تجاوز الحد نحو نقاش مفتوح بشأن تشديد الإجراءات على حيازة الأسلحة. وكما بعد إطلاق النار في فيرجينيا العام الماضي الذي أودى بحياة صحفيين على الهواء مباشرة، أو في مدرسة «ساندي هوك» الذي أدى إلى مقتل



غداة جريمة أورلاندو دعا أوباما الكونغرس إلى تقييد حيازة الأسلحة

26 شخصاً بينهم 20 طفلاً، في عام 2012، مروراً بسان برناندينو التي شهدت مقتل 14 شخصاً، عاد النقاش بشأن تشديد القيود للحصول على الأسلحة. بعد حادثة أورلاندو، إلى مربيه الأول. أطراف عدة تدخل في هذه الدائرة من الأخذ والرد، وهي: الرئيس الأميركي باراك أوباما، والكونغرس بحزبيه الجمهوري والديموقراطي اللذين يحملان رؤى متباينة في هذا الشأن، إضافة إلى الدستور الذي ينص تعديله الثاني على حق الاحتفاظ بالسلاح وحمله للدفاع عن النفس، فضلاً عن لوبي السلاح المتمثل بالرابطة الوطنية للسلاح (الأكثر نفوذاً في الولايات المتحدة)، ومعها شركات بيع الأسلحة. وهذه المرة، دخل عنصر أكثر



حيوية - الانتخابات الرئاسية - على هذا الجدل، لتعطيه الأحداث الطارئة زخماً أكبر، سيتطور في حملات كل من المرشحة الديموقراطية هيلاري كلينتون، والمرشح الجمهوري دونالد ترامب. ولكن في كل الأحوال تبقى الحلقة فارغة من أي نتيجة، في ظل فقدان أرضية مشتركة تؤدي إلى الخروج بتعديل يسعى إليه أوباما، منذ بداية ولايته الأولى.

غداة جريمة أورلاندو، خرج باراك أوباما بخطاب دعا فيه الكونغرس إلى إمرار قانون لتقييد الحصول على الأسلحة، معتبراً أن هناك عدداً من الإجراءات، التي تنطلق من «المنطق السليم» والتي يجب على الكونغرس اتخاذها لخفض «العنف المسلح» من دون انتهاك التعديل الثاني للدستور الأميركي. ما يرمي إليه أوباما هو تعديل بعنوان «لا سفر، يعني لا شراء (للسلاح)» (No fly, No buy)، ما زال ينتظر إقراره في مبنى الكابيتول، وينص على منع أي مشتبه فيه بوضع اسمه على لائحة منع السفر، من شراء سلاح ناري.

إلا أن هذا الإجراء قد يكون مصيره كسابقه اللذين صدّهما الكونغرس، أحدهما في عام 2013 بعد إطلاق النار في مدرسة «ساندي هوك»، والثاني في عام 2015 عندما رفض مجلس الشيوخ إمرار تعديلات كان قد قدمها الأعضاء الديموقراطيون. إثر حادثة إطلاق النار في سان برناندينو. وقد نصت، وقتها، على توسيع التحريات بشأن خلفية شراء الأسلحة عبر الإنترنت وفي معارض الأسلحة، كذلك تضمنت منع الأفراد الموجودين على «لائحة مراقبة الإرهابيين» من الحصول على الأسلحة النارية. وما يعزز فكرة رفض التعديل، أن أوباما كان قد استبق حادثة أورلاندو بتعديل آخر طرحه في كانون الثاني، حين أعلن القيام بإجراءات جديدة لتشديد القيود على حمل الأسلحة النارية، ووجه على إثرها بمعارضة قوية من لوبي تجارة الأسلحة. يومها، أوضح أن الإجراءات التي ينبغي تنفيذها تشمل وجوب حصول

رداً على تصريح أوباما بشأن حادثة أورلاندو، بالإشارة إلى أن تشديد قوانين امتلاك الأسلحة لن يمنع وقوع هجمات إرهابية في المستقبل، داعياً المسؤولين الأميركيين إلى التركيز على مكافحة التطرف الإسلامي، لا على حق الأميركيين في حمل السلاح. الرد الذي جاء على لسان المدير التنفيذي لإحدى جماعات الضغط، كريس كوكس، هاجم أوباما وكلينتون، معتبراً أنهما «يسعيان إلى التظاهر بأنهما يفعلان شيئاً لحماية».

وكانت كلينتون قد تعهدت بتحدي جماعات الضغط المدافعة عن حمل السلاح، وتوسيع إجراءات مراقبة الأسلحة وتضمينها في إجراءات فحص شاملة عن خلفيات المشتريين. ونظراً إلى أن الجدل بشأن تشديد القيود يدخل في سياق معركة مستمرة

بائع السلاح ومتاجر البيع على تراخيص قانونية، وإخضاع الراغبين في حيازة سلاح لنظام صارم للتحقق من خلفياتهم، بالإضافة إلى ضمان تطبيق هذه القوانين. ولكن لهجته بدت أكثر تحدياً للكونغرس، الذي يسيطر عليه الجمهوريون، ذلك أنه لفت إلى أن لديه «السلطة الشرعية» لاتخاذ إجراءات تنفيذية من شأنها تنظيم عملية حيازة السلاح وبيعها. كذلك اتهم لوبي تجارة السلاح بالهيمنة على المؤسسة التشريعية، الأمر الذي لاقى رداً فوراً من «الرابطة» التي أكدت أن إجراءاته تُعدّ تجاوزاً من قبل الحكومة، متعهدة في الوقت نفسه بالاستمرار في الدفاع عن حقوق الأميركيين الدستورية في حمل الأسلحة.

أيضاً، ما يعزز فكرة الرفض، إعادة لوبي حيازة السلاح الكرة، قبل يومين،

عدد الأسلحة في الولايات المتحدة أكبر من عدد البشر (اف ب)



فلسطين

تقليص زيارات الأسرى الصليب الأحمر «في خدمة إسرائيل»!

بيروت حمود

45 دقيقة هي حلقة الوصل بين الأسير الفلسطيني والعالم الخارجي، العالم الذي صارت فيه قضية الأسرى شأناً هامشياً لا يعني إلا ذويهم المحرومين رؤيتهم. لكن «اللجنة الدولية للصليب الأحمر»، التي ترتب زيارتهم، قررت تخفيضها من اثنتين إلى واحدة شهرياً.

في السجون ثمة أشخاص يتفرجون على القمر بدهشة طفل صغير بصندوق «الفرجة». بعضهم يراقب ظله المتمدد فوق صورة القمر المنعكسة على الأرض، فيما البعض الآخر ينظر من سقف المكان (السيج) إلى القمر. هذا ليس مشهداً درامياً في فيلم سينمائي، ولا جزءاً من وثائقي أعدّه مخرج محترف يصور فيه لحظة اكتشاف علماء فلك لكوكب القمر، بل هي لوحة رسمها الأسير الفلسطيني وليد دقة (باقة الغربية، الأراضي المحتلة عام 1948) صور فيها مشهد الأسرى داخل أحد السجون الإسرائيلية، عندما استطاعوا بعد انقطاع طويل جداً

رؤية القمر!

هل بإمكان أحدهم أن يتخيل ماذا يمكن أن يحدث لو أضيف إلى هذه الأشياء البسيطة، منع الأسرى من حقهم في الاستمتاع ب90 دقيقة من زيارة ذويهم إليهم، وهي أساساً مقسمة إلى زيارتين كل واحدة 45 دقيقة فقط؟ وسيبدأ تطبيق القرار الجديد في الأول من تموز المقبل، ويستثنى منه الأسيرات والقاصرون وأسرى غزة.

ورغم أن هذا القرار أثار غضب الأهالي الذين تظاهر المئات منهم أمام مقر اللجنة في القدس المحتلة، وأيضاً في رام الله وطولكرم والخليل، في الضفة المحتلة، ورغم الرسائل التي وجهها أطراف فلسطينيون عديدون، خاصة «هيئة شؤون الأسرى والمحررين»، إلى اللجنة الدولية، فإن الأخيرة لا تزال متمسكة بقرارها.

المحدث الإعلامي باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في لبنان، طارق وهبي، قال في حديث مع «الأخبار» إن «تقليص عدد الزيارات سببه ارتفاع تكلفتها»، التي بلغت العام الماضي أكثر من ستة ملايين



القرار لم يشكك أسرى غزة والقاصرين والنساء

دولار، منها مليونان ونصف مليون تصرف على الحافلات، وهي تكلفة ألغيت الآن نتيجة إلغاء الزيارات. ويضيف وهبي أن الدول المانحة للبعثة الدولية قدمت اعتراضاً من أجل تقليص عدد الزيارات، لأن «اللجنة تقدم تقارير مالية إلى المقر الأساسي في جنيف توضح فيها أين صرفت هذه الأموال وكيف»، متابعا: «بعض الأهالي يتخلفون عن الزيارة الثانية... هناك كم هائل

ميرياً إطلاقاً... المشكلة المالية ليست مشكلة الأهالي»، موضحاً أن «عدداً من الأهالي لا يتمكنون من الحصول على تصريح للزيارة بسبب المنع الأمني الذي فرضه الاحتلال، إضافة إلى أن هناك ظروفاً عائلية وإنسانية

تحجج القائمون على اللجنة بأن أزمة مالية وراء قرارهم (أي بي ايه)



أهال قد تمنعهم من الزيارة». وإبراهيم، وهو شقيق الأسير يحيى حمارشة المحكوم بالسجن الفعلي 24 عاماً، يشرح أن الزيارة مهمة جداً بالنسبة إلى أي أسير، كونها حلقة الوصل الوحيدة تقريباً بينه وبين العالم الخارجي. ويضيف أن أصعب الظروف التي مرّت على أخيه داخل السجن هي عندما عرف بوفاة ابنته الوحيدة (13 سنة) نتيجة حادث طرق عبر متابعته وسائل الإعلام، كون ذويهم لم يتمكنوا من زيارته وإخباره.

لا تختلف حال ضياء الحروب (أسير محرر، الخليل) عن يحيى أو بقية الأسرى، فهو يرى أن «الزيارة هي المنفذ الوحيد المؤقت إلى الحرية والإنسانية، فالاحتلال في سجنه لك يكون هدفه الأول والأخير هو إفراغه من محتواك الإنساني، لذلك يستهدف الإنسان فيك». ويقول إن الأسرى بمجرد انتهاء الزيارة الأولى، يترقبون الثانية بصبر نافذ، مع أنهم خلال هذه الـ45 دقيقة لا يكون بمقدورهم لمس أيادي ذويهم. «لم تكن نستطيع لمس لو جزء بسيط من أيادي أمهاتنا، لكننا كنا نواسي